تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية

أ. د / يونس حسن عقل * محمود سيد أبو حمده **

ملخص

أفرزت الأزمة المالية العالمية تساؤلات حول مسائل المحاسبة والشفافية والإفصاح على مستوى القطاعين الخاص والعام، فشرارة الأزمة كان سببها نقص الشفافية التى ألقت بظلالها على الممارسات المحاسبية وسياسات الإفصاح والشفافية للحكومات والقطاع العام أين ظهر إخفاء وتحريف للوضع المالي الحقيقي لهذه الدول ومؤسساتها مما عمق من الاضطرابات وزيادة حالة عدم الاستقرار و تهدف هذه الدراسة الى تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية فى الموازنة العامة للدولة تمهيدا لاقتراح إطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية.

Abstract

The global financial crisis has raised questions about the issues of accounting, transparency and disclosure at the level of the private and public sectors. The crisis was caused by the lack of transparency that has cast a shadow over the accounting practices and the disclosure and transparency policies of governments and the public sector where there has

* أ.د /يونس حسن عقل أستاذ المحاسبة الخاصة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية التجارة و إدارة الأعمال جامعة حلوان

* * محمود سيد أبو حمده باحث إستكمالاً لمتطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

been concealment and distortion of the real financial situation of these countries and their institutions. The purpose of this study is to analysis of the efforts of professional organizations to account for the governmental financial guarantees in The State's General Budget in preparation for proposing a Proposed Framework for Development of Governmental Accounting System to Accommodate Governmental for Financial Guarantees.

1-1- المقدمة

تعتبر الضمانات المالية الحكومية أكثر أشكالها شيوعا فى القرض المضمون من الحكومة،[1] وهو القرض الذي تكون الحكومة مطالبة بسداد أي مبلغ لم يتم سداده من القرض في حالة العجز عن السداد. وفي بعض العقود المبرمة مع كيان من كيانات القطاع العام أو الخاص، قد تشترط الحكومة إيرادا أو تطلب ضمانة تقتضي من الحكومة تعويض الفرق إذا كان الإيراد المطلوب أو الكمية المطلوبة أقل من المستوى المضمون .كذلك، قد تتضمن العقود ضمان سعر الصرف أو ضمانات سعريه. و دون الإفصاح عن الضمانات المالية الحكومية لتلك الديون وما هى الضمانات لمواجهة تلك المبالغ والتى تفوق قدرة الحكومة والدخل القومي لمواجهتها

1- برناردين أكيتوبى، ريتشارد هميغ، وغيرد شوارتز ،2007، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص, صندوق النقد الدولي، ص ص1-20.

1-2-مشكلة البحث :

ندرة الدراسات والبحوث الأجنبية والعربية التى تناولت إستيعاب النظام المحاسبي الحكومي المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية ، إنما اقتصرت معظمها فى قواعد المحاسبة عن عقود الضمانات المالية فى البنوك التجارية المملوكة للدولة او للقطاع الخاص والخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى ، وعدم تضمن قواعد وإعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة فى ديسمبر 2008 و عدم وجود إطار بمعايير القياس المحاسبي ونماذج التقرير المالى متفق عليه يتناول تلك المعايير ويرشد المحاسبين لمعالجتها عند إعداد التقارير المالية فى البنوك التجارية فيما عدا قواعد شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولى.

1-3-أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية تمهيدا لوضع إطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية يتضمن الأبعاد المختلفة المرتبطة بالعمليات المالية لها وأهمها معايير الاعتراف وأسس القياس والتقرير المحاسبى، ويمكن الاعتماد عليه لإصدار معيار يحكم إعداد التقارير المالية لها.

1-4-أهمية البحث:

إن البحث فى تطوير النظام المحاسبي الحكومي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية لتحقيق الشفافية يتضمن تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية تقييم الضمانات المالية الحكومية بصفة خاصة فى مجال وأثر التطوير المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية و تقييم الضمانات المالية الحكومية وتقديم مقترحات تدعم حاجة متخذ القرار لمعلومات عن تلك الضمانات.

1-5- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهجين الاستنباطي و الاستقرائي، وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والرسائل العلمية، والأبحاث، والدوريات العلمية، والدراسات السابقة العربية والأجنبية إن وجدت.

1-6-: حدود البحث

يقتصر البحث على تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية فيما يتعلق بتطوير النظام المحاسبي الحكومي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية لتحقيق الشفافية للموازنة العامة للدولة.

1-7-: خطة البحث:

قسم وحيد تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية.

2- تحليل جهود المنظمات المهنية للمحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية

2-1-مقدمة

لقد أدت زيادة حالة عدم الاستقرار للاقتصاد العالمي والذي إصطدم بأزمة الديون السيادية للعديد من الدول المتقدمة التي سرعان ما ظهر أن لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وممارسات كشف القوائم المعتمدة كان لها دورا فعال في تأخر رصدها والتنبؤ بحدوثها. هذه الأحداث دفعت المنظمات الدولية والهيئات المتخصصة إلى فتح النقاش من أجل إعادة النظر في المعايير المحاسبية وسياسيات الإفصاح والشفافية لكل من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IAS/ IFRS) بقيادة

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) بقيادة مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين بالإضافة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث كان الهدف هو وضع معايير محاسبية أقل تعقيدا وتوفي بالاحتياجات المتجددة لممارسات الأعمال وإدارات الحكومات والمؤسسات الحكومية وتمكن من الحصول على المعلومات ذات جودة تغطي احتياجات مستخدميها بما فيها الإفصاح المبكر عن الأزمات.

2-2- المعايير الدولية للمحاسبة و التقارير (الإبلاغ) عن الالتزامات الطارئة و الضمانات المالية الحكومية :

تناولت معايير المحاسبة الدولية معاملة الضمانات المالية الحكومية والخصوم الطارئة الأخرى للجهات الحكومية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي. هناك تسلسل هرمي للمعايير الدولية: إذا لم يكن هناك معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، يجب للكيانات (الجهات)الالتزام للمعايير الدولية للتقارير المالية، بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات .

1. إن الحكم الرئيسي في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق هو ما إذا كان الضمان المالي الحكومي أو يجب تصنيف برنامج الضمانات المماثلة كالتزام أو كالالتزامات الطارئة. و زيادة الاعتراف بالالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة.

2. تطبق معايير محاسبية مختلفة على الضمانات وفي الوقت الراهن، رهنا بنوع الضمان أو الطوارئ المعنية. يجب تطبيق المعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المخصصات، الخصوم الطارئة والأصول الطارئة) على المحاسبة عن الضمانات، باستثناء الأدوات المالية المدرجة عادلة والضمانات الناشئة في عقود التأمين مع حملة الوثائق.

3. الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة مشمولة بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) الأدوات المالية: الاعتراف و القياس. عرف الأداة المالية هى عقد ينتج عنه أصل مالي من جانب كيان واحد أو التزام مالي أو أداة حقوق ملكية من طرف آخر.

يمكن تقدير القيمة العادلة باستخدام الأسعار المنشورة أو استخدام تصنيف صادر عن وكالة تصنيف أو استخدام تقنيات تقدير مناسبة مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة و نماذج تسعير الخيارات.

4. المعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويعرف الالتزام المحتمل بأنه:.

4-1- التزام محتمل ينشأ عن أحداث سابقة ووجودها سوف يتم تأكيده فقط من خلال حدوث أو عدم وقوع واحد أو والأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تقع كليا ضمن سيطرة الكيان.

4-2- التزام حالي ينشأ عن أحداث سابقة ولكنه غير معترف به .

4-3- لان ليس من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي للموارد التي تتسمن الاقتصادية سوف تكون هناك حاجة إلى مزايا أو إمكانات لتسوية الالتزام.

4-4- لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بما يكفى ، ، فإن المخصص هو التزام بالتوقيت أو المبلغ غير المؤكد. يجب الاعتراف بالمخصص عندما يكون

4-4-1- لدى المنشأة التزام حالي) قانوني أو استدلالي (كنتيجة لحدث سابق من المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقا خارجيا للموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية الو أإمكانية خدمة لتسوية التزام . ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

5. ويشير التعليق إلى أنه حيثما يوجد عدد مماثل والالتزامات للضمانات المالية الحكومية واحتمال تدفق أي واحد منها إلى الخارج، يتم تحديد المعاملة من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل. وبعبارة أخرى، عندما يمكن تقدير التكلفة المتوقعة لفئة من الالتزامات المحتملة بموثوقية كافية، يمكن الاعتراف بالمخصص (أي أن تصنف الطوارئ كالتزام في شكل مخصص بدلا من اعتباره خصما طارئا) . ويجب أن يكون المبلغ المعترف به هو المبلغ الذي من المتوقع أن تتوقع المنشأة دفعه لتسوية الالتزام أو نقلها إلى طرف ثالث .

6. يجب مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير وتعديلها لكي تعكس أفضل تقدير

7. يجب على المنشأة الإفصاح عن كل فئة من فئات المخصصات التالية • :وصف موجز لطبيعة الالتزام الضمانات المالية الحكومية والمتوقع توقيت أي تدفقات خارجة من المنافع أو الخدمات الاقتصادية محتمل؛ •مؤشرا على عدم التيقن من كمية أو توقيت تلك)حيثما كان ذلك ضروريا لتوفير معلومات كافية، كيان ما أن يفصح عن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالأحداث المقبلة)؛ و مبلغ أي رد متوقع، مع ذكر مبلغ أي مبلغ الأصول التي تم الاعتراف بها لهذا السداد المتوقع.د

2-3- تشير معايير إعداد التقارير المالية ويتبعها دليل[1] إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 و نظام الحسابات القومية لعام 1993، 2008.

1) بعدم معالجة أي حالات طوارئ كأصول أو خصوم مالية لأنها ليست مطالبات أو التزامات غير مشروطة و كذا الضمانات المالية الحكومية وعندما يتعلق العقد التعاقدي بترتيب مالي (مثل المشتقات المالية) حيث يكون الترتيب له قيمة لأنه قابل للتداول،
2) إن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 يدعو إلى الاعتراف بالاحتياجات الطارئة كدليل للبيان المتعلق بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 ,
3) إن جمع بيانات إجمالية عن جميع حالات الطوارئ الهامة بوصفها بند مذكرة. وبالإضافة إلى المبلغ الإجمالي للإيرادات أو المصروفات المحتملة، يجب إدراج تقديرات الإيرادات أو المصروفات المتوقعة.

2-4- يشير دليل العجز الحكومي والديون(2) (يوروستات، 2014)

1- **إلى أن الديون** الحكومية غير المضمونة او الضمانات المالية الحكومية ، مع استثناء واحد، هي مسؤولية طارئة ويجب ألا تؤخذ في الاعتبار عند حساب الدين الحكومي. والاستثناء هو عندما تضمن الحكومة اقتراض مؤسسة عامة،

1- صندوق النقد الدولى دليل إحصاءات المالية الحكومة 2014 ص 2 SELECTION OF DATA SOURCES, PREPARATIONS, AND THE COMPILATION OF GFSM 2004 STATISTICS

1- Manual on Government Deficit and Debt 'Implementation of ESA 2010, 2014 edition

2-**وعندما** يكون من المؤكد أن الحكومة، وليس المؤسسة، ستخدم وتسدد الديون و ينص قانون الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية في الصندوق (صندوق النقد الدولي 1998، 2014، البند 2-1-3) [1] بيانا يصف طبيعة الالتزامات الطارئة للحكومة المركزية وأهميتها المالية في أن تكون جزءا من الموازنة العامة للدولة و ينص دليل الشفافية المالية [2] (صندوق النقد الدولي 2014) على أن وثائق الميزانية يجب أن تتضمن بيانا يبين الغرض من السياسة العامة لكل مسؤولية من الوحدات، ومدتها، والمستفيدين المستهدفين. ويجب، قدر الإمكان، تحديد حجم حالات الطوارئ الرئيسي

2-5- **يحدد دليل النظام الأوروبي للحسابات [3] العجز الدين الحكومي .**

1- أن الدين المضمون من قبل الحكومة يمثل ، مع استثناء واحد، مسؤولية طارئة ولا يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند حساب الدين الحكومي .والاستثناء هو عندما تضمن الحكومة اقتراض الجمهور المؤسسة وعندما يكون من المؤكد أن الحكومة، وليس المؤسسة، خدمة وسداد الديون .و ينص قانون الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية في الصندوق (صندوق النقد الدولي، 2001 ,2014، البند 2-1-3) بيانا يصف طبيعة الضمانات المالية الحكومية والأهمية المالية من الخصوم الطارئة للحكومة المركزية لتكون جزءا من الميزانية كبيانات الغرض من السياسة لكل التزام محتمل، ومدته، والمقصود منه المستفيدين. ويجب، قدر الإمكان، تحديد حجم حالات الطوارئ الرئيسية.

2-6- **تتطلب أفضل ممارسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل شفافية الموازنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2014 [1]**

2- INTERNATIONAL MONETARY FUND The Fiscal Transparency Code

3- IMF POLICY PAPER UPDATE ON THE FISCAL TRANSPARENCY INITIATIVE August 7, 2014 http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx

1- 'European System of Accounts; ISWGNA, 1993 European System of Accounts (ESA1995) Eurostat, 2013. European system of accounts: ESA 2010. Available at: <http:// ec.europa.eu/eurostat/documents.

2- الإفصاح عن الالتزامات الطارئة في الميزانية السنوية والضمانات المالية الحكومية ، منتصف العام تقرير إلى السلطة التشريعية، والحسابات الختامية، مصنفة حسب الفئة، و متطلبات الحكومة السابقة للوفاء بالالتزامات الطارئة [2]و يجب أن توفر التنبؤات المالية الأساسية بيانا واضحا من الحكومة وأهداف الميزانية والنوايا السياسية، وشاملة، في الوقت المناسب، وذات مصداقية توقعات تطور المالية العامة.

و من ثم وفي ظل هذا الزخم الذي شهدته صناعات المعايير المحاسبية على المستوى الدولي كانت مصر تعرف تغيرا جوهريا في نظام المحاسبة المالية والذي شهد تبني نظام محاسبي مالي متوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى التوجه الذي تبنته من أجل إصلاح الأساليب المعتمدة في عملية الإعداد والتسيير والرقابة على ميزانيتها الحكومية من أجل زيادة الشفافية والمساءلة وهذا وفق إستراتجية طويلة الأمد.

8. و يرى الدارس إن هذه الخيارات التي سلكتها مصر ضمن التوجه العالمي نحو هذه المعايير كان هدفه الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي وتحقيق فعالية أكبر لأنظمتها على المستوى الجزئي بنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والمؤسسة الاقتصادية الحكومية وعلى المستوى الكلي بالنسبة للمؤسسات والمرافق الحكومية والإدارات الحكومية.

2-7- التجربة الهندية[3] (www.gasab.gov)

شكلت الحكومة الهندية المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية (GASAB) بدعم من حكومة الهند بتاريخ 12 أغسطس عام 2002. وجاء قرار

2- OECD Best Practices for Budget Transparency p 9 .
3- BUDGET TRANSPARENCY TOOLKIT © OECD 2017 P 45 .

Indian Government Financial Reporting Standards (IGFRS' مجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

إنشاء GASAB في خلفية الأولويات الناشئة في إدارة المالية العامة ومواكبة الاتجاهات الدولية. وتركز الأولويات الجديدة في الحوكمة والحذر المالي، والكفاءة والشفافية في الإنفاق العام.

أن المجلس ترائى له التحول إلى أساس الاستحقاق وعليه وقد اتخذت GASAB قرارا لوضع معايير المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى جانب المعايير على الأساس النقدي. ويتم إصدار المعايير أساس الاستحقاق تحت عنوان "معايير التقارير المالية الحكومية الهندية (IGFRSs)" تصدر المعايير على أساس الاستحقاق في البداية على أنها استرشادية للدراسات التجريبية على المحاسبة على أساس الاستحقاق، وستكون إلزامية اعتبارا من تاريخ الإخطار من قبل حكومة الهند.

وهم 5 معايير وهى :-

IGFRS1: عرض القوائم المالية و IGFRS 2: الممتلكات والمصانع والمعدات IGFRS 3: الإيرادات من معاملات الصرف الحكومية و IGFRS 4: المخزون IGFRS 5: الالتزامات المحتملة (بخلاف الضمانات)، والموجودات المحتملة: متطلبات الإفصاح

والمعيار الأخير يتضمن نطاقه أن ينطبق على كل من الاتحاد وحكومات الدول بما في ذلك أقاليم الاتحاد مع الهيئات التشريعية في إعداد التقارير المالية. ولا تشمل IGFRS 5 في المعيار الضمانات حيث يوجد لها معيار خاص IGAS 1. ويستبعد المعيار أيضا معاملة القروض خارج الميزانية، والتي يمكن وضعها في بيان منفصل، عندما يكون ذلك ضروريا.

2-7-1- الضمانات التي قدمتها الحكومة الهندية ضمن متطلبات الإفصاح [1] (GASAB,2010) (IGAS1)

1- 'Indian Government Financial Reporting Standards (IGFRS)' مجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

نظرا لما تقدمه حكومة الاتحاد وحكومات الدول من ضمانات لسداد القروض ضمن هذه الحدود، كما قد تكون ثابتة على الصندوق الموحد من الهند أو من الدولة، ومن حيث المواد 292 و 293 من الدستور.

1- يتم إعطاء ضمانات أيضا من قبل الحكومة الاتحاد من أجل دفع الفائدة على القروض، وسداد رأس المال ودفع الحد الأدنى من العائد السنوي ، ودفع مقابل اتفاقيات لإمدادات للمواد والمعدات على أساس الائتمان نيابة عن حكومات الولايات

2- يتم إعطاء ضمانات أيضا من قبل حكومة الاتحاد لبنك الاحتياطي الهندي، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات التعاونية والمجتمعات والبنوك التعاونية. أيضا عملا الاتفاقات التي أبرمتها حكومة الاتحاد مع المؤسسات المالية الدولية

3- الشركات القانونية والشركات الحكومية والمؤسسات التعاونية والمؤسسات المالية والهيئات المستقلة والسلطات هي كيانات قانونية متميزة، فهي مسئولة عن ديونها. والتزاماتها المالية .

2-7-2- :الهدف من المعيار :

الهدف من هذا المعيار هو تحديد قواعد الإفصاح عن الضمانات التي يقدمها الاتحاد وحكومات الولايات وأقاليم الاتحاد (مع السلطة التشريعية) في القوائم المالية الخاصة بها لضمان الإفصاح الموحد الكامل لهذه الضمانات.

2-7-3- : النطاق .-

(1) ينطبق هذا المعيار على إعداد بيان الضمانات لإدراجها وعرضها في القوائم المالية للحكومات. لا يجب أن يوصف الضمان فى القوائم المالية إلا أن يكون تم يالالتزام لهذا المعيار وجميع متطلباته.

(2) السلطة في الحكومة التي تعد بيان الضمانات لإدراجها وعرضها وينطبق هذا المعيار على القوائم المالية. فتكون هيئة المحاسبة هي المسئولة عن إدراج و عرض بيان الضمانات في القوائم المالية على النحو المنصوص عليه من قبل السلطة الحكومية.

2-7-4- **التعريفات:** في هذا المعيار، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك،

1- هيئة المحاسبة :- يعني السلطة التي تعد القوائم المالية للحكومة.

2- السلطة في الحكومة تعني أن تتبع (الرصد) وحدة أو هيئة لضمانات وبغيابه، وزارة أو إدارة الشؤون المالية، كما هو الحال.

3- آلية تلقائية الخصم تعنى الخصم المباشر حيث يتأثر الرصيد النقدي فى الحكومة في تاريخ محدد أو على وقوع أحداث محددة لتلبية بعض الالتزامات الناشئة عن الضمانات التي تمنحها.

4- القوائم المالية تعني الحسابات المالية السنوية للحكومة

5- الضمانات يعنى عقد ملحق ، الذي يتعهد الواعد أن يكون مسؤول أمام الموعود إليه للتجارة من قبل،؛ أوشخص آخر، الذي عليه المسؤولية الأولية للوعد ؛

6- ترتيبات الدفع المنتظم ، يعني الترتيب حيث وافقت الحكومة على تحويل الأموال إلى حساب مخصص في حالة فشل الكيان المستفيد للضمان وتوافر الأموال الكافية لخدمة ديونها، وفقا لأحكا

4-7-5- **الإفصاح :**

(1) يجب على القوائم المالية للحكومة الاتحاد وحكومات الولايات والحكومات إقليم الاتحاد (مع السلطة التشريعية) تفصح التفاصيل التالية المتعلقة فئة أو قطاع من ضمانات في شكل محدد في الفقرة -:

(أ) الحد الأقصى التي أعطيت ضمانات خلال السنة متضمنة الإضافة والحذف ، وكذلك الضمانات المعلقة في بداية ونهاية العام؛

(ب) مبلغ خطابات الضمانات أو خطابات الضمانات التى لا يمكن الوفاء به .

(ج) تفاصيل عمولة الضمان أو رسومه وإعماله. و

(د) غير ذلك من التفاصيل المادية.

(2) حول القوائم المالية للحكومة الاتحاد وحكومات الولايات والحكومات الأقاليم الاتحاد (مع السلطة التشريعية) تفصح في الملاحظات التفاصيل التالية المتعلقة فئة أو قطاع من الضمانات:

(أ) الحد المسموح به، إن وجد، الثابت من خلال الحكومة الذى قد يعطي الضمان.

(ب) ما إذا كان الاسترداد الضمان أو صندوق الاحتياطي موجود وتفاصيلها بما في ذلك الإفصاح عن الرصيد جدوى قدرة الصندوق في بداية العام، وأي مبالغ مدفوعة والرصيد في نهاية السنة.

(ج) تفاصيل الضمانات بالعملة الأجنبية الخارجية معادلة بالروبية الهندية في تاريخ القوائم المالية.

(د) تفاصيل بشأن آلية تلقائية الخصم ومنظم الدفع ترتيب، إن وجدت.

(هـ) ما إذا كانت وثائق ميزانية الحكومة على تفاصيل بشأن الضمانات.

(و) تفاصيل وحدة تتبع أو سلطة معينة للكفالات في الحكومة؛ و

(ز) تفاصيل أخرى المواد.

2-8- التجربة الدولية [1] (International Public Sector Accounting Standards (IPSAS)

تم وضع المعايير الدولية للقطاع العام نظرًا لأن عدد متزايد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تنتج القوائم المالية على أساس الاستحقاق، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وتعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية المحاسبة على أساس الاستحقاق مفيدة، سواء للمساءلة وأو للأغراض صنع القرار. والتقارير المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية [2]تسمح للمستخدمين لتقييم المساءلة عن جميع الموارد

1- 'International Public Sector Accounting Standards March 2013,P.3,16,17,36' المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

2- خبطي خضير، مونه يونس ،"نظام المحاسبة العمومي الجزائري بين الواقع ومتطلبات تبني معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام"، الملتقى لدولي يومي 24 ا 25 نوفمبر 2014 بورقة حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات،

للكيان وتقييم المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة واتخاذ القرارات بشأن بتوفير الموارد اللازمة.

وأبرزت الأزمة الاقتصادية الحالية والقيود المالية الحادة التي تمر بها العديد من الحكومات في حاجة الحكومات إلى تقديم تقرير شفافية لجميع الالتزامات و الأصول الخاصة بهم. وتلك المعايير يسهل المواءمة بها مع أفضل الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق موثوق بها،[1] والمعايير المحاسبية المستقلة على أساس الاستحقاق الكامل تحسن من الاتساق والقابلية للمقارنة فى القوائم المالية نتيجة لمتطلبات مفصلة والتوجيهات المقدمة في كل مستوى.

أ- المحاسبة لكافة الأصول والالتزامات يحسن من الرقابة الداخلية ويوفر معلومات أشمل عن التكاليف التي من شأنها تحسين الإدارة المستندة إلى النتائج, وتتجه مصر حاليا لحصر الأصول وذلك لاستغلالها.

ب- المحاسبة عن الضمانات فأنها تندرج ضمن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 19 بعنوان المخصصات، الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.

1-1-1- عرف المعيار :-

الإلتزامات بأنها الإلتزامات الحالية للمنشأة التي تنشأ عن الأحداث السابقة، والتي يتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق صادر للموارد التي تمثل منافع إقتصادية أو الإمكانيات الخدمية من المنشأة .

1-1-2- **وبخصوص الإفصاح فأنه يجب** على المنشأة أن تفصح عما يلي بالنسبة لكل فئة من المخصصات وفقا لنص المادة ٩٧ :-

(أ) القيمة المرحلة في بداية ونهاية الفترة؛

(ب) المخصصات الإضافية التي نشأت خلال الفترة، بما في ذلك الزيادات على المخصصات الحالية؛

3- 'خالد جمال الجعارات دور معايير ر المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) فى تطوير المؤسسات الحكومية 25"، الملتقى لدولي يومي 24 نوفمبر 20152014 بورقة حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات

(ج) المبالغ المستخدمة (أي المتكبدة والمحملة على المخصص) خلال الفترة؛
(د) المبالغ غير المستخدمة المعكوسة خلال الفترة؛ و
(هـ) الزيادة خلال الفترة على المبلغ المخصوم الناجم عن مرور الوقت وأثر أي تغيير في سعر الخصم.

ويجب أن تفصح المنشأة عما يلي لكل فئة من المخصصات:-

(أ) وصف مختصر لطبيعة الإلتزام والوقت المتوقع لأي تدفقات صادرة ناتجة عن المنافع الإقتصادية أو الإمكانيات الخدمية؛
(ب) مؤشر على عدم التأكد من مبلغ أو توقيت تلك التدفقات الصادرة. ويجب أن تفصح المنشأة عن الإفتراضات الرئيسية المتعلقة بالأحداث المستقبلية عندما يكون من الضروري تقديم معلومات كافية،
(ج) مبلغ أية تعويضات متوقعة وذكر مبلغ أي أصل تم الإعتراف به للتعويضات المتوقعة تلك.

1-8-1- يستنتج الدارس أن الضمانات سواء تم معالجتها كمخصص وأو كالتزام محتمل فأنها تنطبق مع خصائص الإطار على النحو التالى :-

1- يتميز الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة أو قياس المخصصات الناتجة عن الضمانات بالملائمة لمتخذي القرار حيث يحدد الأثر المستقبلي لعقود الضمانات, وكذلك فأن تكوين المخصصات ينطبق مع خاصية الحيطة والحذر, ويعتبر عرض المخصصات أو الإفصاح عن الإلتزامات ينطبق عليه خاصية الموثوقية بما تضمنه من التمثيل الصادق والجوهر فوق الشكل , وبالنسبة للقيود على المعلومات فأن ما تتحمله الدولة فى سبيل تقدير المخصصات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة أقل بكثير من حدوث المخاطر بعد سنوات بشكل مفاجئ وعدم الاحتياط لها.

2- معايير المحاسبة الحكومية الدولية IPSASs هي محور الثورة العالمية للمحاسبة الحكومية وجاءت استجابة إلى المزيد من النداءات للحكومة من اجل الشفافية

والمسالة المالية و لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية .

3- تسعى معظم الحكومات في جميع إنحاء العالم إلى التحول الأساس الاستحقاق المحاسبي لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية الحكومية .

4- إن المعايير المحاسبية المكون العملي وألا خير للإطار ألمفاهيمي وإنها تمثل إحدى أدوات التطبيق العملي ، الإ إن مجلس المعايير المحاسبية في القطاع العام IPSASB يقوم بجهود متواصلة لوضع إطار مفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام تجعل من المحاسبة الحكومية نظاما متخصصا للمعلومات المحاسبية يعالج القوائم الحكومية ويوفر المعلومات لمختلف مستخدمي المعلومات لإستيعاب المحاسبة عن الضمانات المالية.

5- أهمية تعزيز خاصية الموثوقية للقوائم المالية من خلال إتباع معايير المحاسبة الحكومية الدولية لتحسين مخرجات النظام المحاسبي الحكومي بما يؤدي إلى إنتاج معلومات تتصف بخصائص الجودة المطلوبة فضلا عن تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالقوائم المالية وخاصة الدول المانحة للضمانات المالية الحكومية .

2-9- التجربة الأمريكية (WWW.GASB.org)

2-9-1 أهداف التقارير المالية (GASB,C No.1)

1) تقديم التقارير المالية الحكومية والمحلية على نطاق الدولة وتأخذ في الاعتبار تأثير البيئة الحكومية بشأن تقديم التقارير على حد سواء والأنشطة التجارية من كل نوع، والاحتياجات من المعلومات لجميع المستخدمين. وتطبيق أهداف تقارير المالية من قبل جميع الجهات الحكومية، بما في ذلك إعداد تقارير منفصلة من قبل الوحدات الفرعية.

2) وقد خلص المجلس إلى أنه لا توجد اختلافات كبيرة في أهداف التقارير المالية الحكومية والأنشطة التجارية. ذلك لأن الأعمال التجارية سواء أجريت من خلال

كيان منفصل قانونيا أو من خلال الحكومة. لدرجة أن هناك اختلافات في أهداف التقارير المالية، الاختلافات تميل إلى أن تكون في التركيز الناجم عن الخلافات في بيئة العمل لكل منها. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد المجلس أن كثيرا من الأنشطة الحكومية لا يمكن تصنيفها بسهولة إلى أي نوع سواء حكومية أو تجارية. ويمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يتطلبوا أنواعا مختلفة من المعلومات. ونتيجة لذلك، يرى المجلس أن تطبيق الأهداف الواردة قد يتم بدرجات مختلفة لهذين النوعين من الأنشطة. على سبيل المثال، بسبب الاختلافات في العوامل البيئية، مقارنات الميزانية أو معلومات عن التدفقات الأموال قد تكون أقل أهمية لأنشطة الأعمال من كل نوع، ولكن تكلفة خدمات المعلومات قد تكون أكثر أهمية فى القطاع التجارى . ومع ذلك، كل أنواع المعلومات مفيدة في اختلاف درجة لجميع الأنشطة. سيتعرف المجلس على هذه الاحتياجات المختلفة عند وضع المعايير المحددة لتنفيذ تلك الأهداف.

3) ويجب أن توفر التقارير المالية الحكومية المعلومات لمساعدة المستخدمين في (أ) تقييم المساءلة و (ب) اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعتبر واجب المساءلة علنا هو أكثر أهمية عند إعداد التقارير المالية الحكومية مما كانت عليه في التقارير المالية للمشاريع التجارية..

4) وتتمثل خصائص جودة المعلومات بصفة عامة فى (الملائمة والقابلية للفهم وقابليتها للمقارنة، التوقيت المناسب، والاتساق و الموثوقية) طبقا لما وردت بالخصائص النوعية للمعلومات التى يجب أن تتوافر عند اختيار اساس القياس المناسب :- (GASB,Con No.6, Br 21-42)

5) أن أفضل أساليب القياس المستخدمة فى إعداد التقارير المالية للقطاع العام والتى يتوافر فيها خصائص جودة المعلومات بالنسبة للضمانات فأنها ستكون قيمة التسوية وذلك لوجود طرف أخر فى العقد وأنه لا يتوافر فى معظم الأحوال بالنسبة للضمانات سوق نشط يمكن قياس مبلغ الالتزام المحتمل من خلاله.

ويقترح الدارس حيث طالب المعيار الحكومات المحلية التي تقدم ضمانات مالية غير قابلة للتبديل للاعتراف بالالتزامات عندما تشير العوامل النوعية والقوائم التاريخية إلى أنه من المرجح أكثر من غيره أن يطلب من الحكومة تسديد دفعة على الضمان .يتم احتساب مبلغ الالتزام المطلوب الاعتراف به على أنه القيمة الحالية المخصومة لأفضل تقدير للدفعات المستقبلية المتوقع تكبدها نتيجة للضمان .وعندما لا يكون هناك أفضل تقدير ولكن يمكن تحديد مجموعة من المدفوعات المستقبلية المقدرة، يجب أن يكون مقدار الالتزام الذي يتعين الاعتراف به هو القيمة الحالية المخفضة للمبلغ الأدنى ضمن النطاق .

ويجب أن يسمح لحكومات الولايات والحكومات المحلية بالاختيار بين منهج القيمة العادلة ومنهج تراكم التكاليف لقياس المسؤولية، استنادا إلى العوامل النوعية والمعلومات المتاحة، أيهما يوفر قياسا أكثر دقة وصحة .وخلص الدارس أيضا إلى أنه على الرغم من أن مبررات (**GASB**) لاختيار منهجية استخدام مبلغ معقول للتقدير لتقدير الالتزام كانت كافية ومعقولة، إلا أنه كان يجب السماح للحكومات المحلية والحكومات المحلية باستخدام خيار التدفق النقدي المتوقع لقياس الالتزام .

المراجع

1- برناردين أكيتوبى، ريتشارد هممينغ، وغيرد شوارتز ،2007، 2014 الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص, صندوق النقد الدولي.
2- خالد جمال الجعارات دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) فى تطوير المؤسسات الحكومية 25"، الملتقى الدولي يومي 24 نوفمبر 20152014 بورقة حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات

3- خبطي خضير، مونه يونس ،"نظام المحاسبة العمومي الجزائري بين الواقع ومتطلبات تبني معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام"، الملتقى الدولي يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 بورقة حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات،
4- صندوق النقد الدولي 2014 دليل شفافية المالية العامة.
5- الاتحاد الدولي للمحاسبين2016" إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام"ج أول ترجمة جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال ابوغزاله.
6- مجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية 2013 (IGFRS)
7- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي 2002 أفضل ممارسات من أجل شفافية الموازنة .